وألا تكون الثورة قد حققت جزءا من الكارثة الوطنية وربما حققت الكارثة التاريخية لمستقبل هذا البلد.. أتمنى أن نتمهل فى اختيار من نقدمه للصفوف الأولى أو الثانية لقيادة هذا الوطن العظيم.. فليس كل من طلب السرعة فى الإحلال والتبديل لقيادات النظام السابق فى أصغر مؤسسة أو أكبر ها ثوريا خالصا.. وليس من طلب التمهل والتركيز فى عملية الانتقال مساعدا للنظام السابق وضد الثورة والإصلاح..

الجماعة محظورة أم محذورة..

حذر فذر.. (مين ؟ .. فين ؟) نكتب نقول أية ؟ .. الواضح أصبح مبهما.. والمبهم أصبح واضحا.. لكن الحقيقة فين ؟ .. أحنا فى دولة واللا دولتين.. الحقيقة إحنا فى دولة بكامل مؤسساتها من ألاف السنين.. لكن فيه ناس داخل الدولة نظمت نفسها قيادة ومرجعية ومجلس شورى ومؤسسات إدارية وتنظيمية وخلايا دعوية وإعلامية وإعلانية وخطط تكتيكية وأخرى استراتيجية لأهداف سياسية معلومة.. تنظيما خارجا عن الشرعية ويمارس حياته بحرية.. وأكيدا له ميزانية.. السؤال المحير.. مين اللى بيصرف على إدارة هذا التنظيم.. أكيد عارفون وساكتان.. طيب ساكتين ليه طول السنين دى.. معرفشى.. جماعة الإخوان المسلمين فى هذا البلد أصبحت نكته بايخة ماتضحكش.. ولو فضل الوضع كما هو عليه.. الهزار ها يقلب بجد والنكتة بدل ما تضحك ها تبكى.. لان مصر غير كل البلاد اللى حواليها.. وجود هذا التيار بهذا الشكل خارج عن الشرعية.. فى يوم ما سيكون خارج عن السيطرة.. نعم فى مصر إشكالية حضارية ذات طابع خاص به إيجابياته.. لكن الأمر هنا مختلف.. سياسة واستغلال العاطفة الدينية المجلس الهمامى والأمية بكل أنواعها وتوجهات السياسات الخارجية للدول اللاعبة فى المنطقة أمر يدعوا للانتباه والحذر.. على كل حال.. تخلص الانتخابات على خير ويتشكل المجلس الهمام.. ونفوقا كلنا لهذا الخطر القادم من هذه الفوضى الغير خلاقة.. والتى لا تخلق إلا العنف الغير مبرر.. سواء منهم أو من الأمن الذى نظلمه كثيرا إذا تركنا هذا الحمل الثقيل ألان عليه وحدة.. فالقضية الآن ليست قضية أمن دولة بالمفهوم المنى ولكن بالمفهوم الشمل للدولة.. على هذا التنظيم الغير شرعى أن يضع نفسه فى كيان شرعي سياسيا أو مدنيا.. وعلى الدولة أن تخاطبه رسميا فى ذلك.. إما أن يضع نفسه داخل منظومة الدولة المؤسسى سياسيا بتكوين حزب سياسى أو الانضمام لحزب رسمى إن كان يريد ممارسة العمل السياسى داخل النظام المؤسسى للدولة المعتمد ديمقراطيا على التعددية الحزبية ومنابر التعبير المؤسسى.. أو تؤسس لنفسها كيان مدنى قانونى للدعم المجتمعى ماديا وثقافيا داخل منظومة الدولة دستوريا.. وأن يحدد لذلك مدة محددة.. فمصلحة الوطن يجب أن تكون فوق كل المصالح والمكاسب الدونيه.. وعلى هذه الجماعة أن تستجيب أو تفكك نفسها.. وأن يناقش الأمر على الملأ.. ويعالج قانونا وليس أمنيا فقط.. وهذا دور المؤسسات التشريعية التى انتخبت من أجل هذا الوطن واستقلاله واستقراره وتنظيم مسيرته الحضارية..

يجب أن تنتهى هذه اللعبة السخيفة التى طالت النصف قرن من الزمن.. لان استمرارها انتكاسة حضارية بكل المقاييس.. وضياعا لمكاسب حققتها الدولة شعبا وحكومة لأكثركن قرنا من الزمن.. فهل نعى الدرس ممن حولنا وممن سبقونا.. أم نحتاج لأمثلة معلومة لنا ونعرفها كما نعرف أبناءنا ونعانى من نتائجها أكثر ما نعانى فى عالمنا وفى وطننا العربى على وجه الخصوص.. لن أعلق على السلبيات والعنف فى الإحداث الانتخابية الأخيرة.. فنحن قادرون بإذن الله على امتصاص هذه الصدمات والمصادمات.. لكن الأهم أن نضعخطيئة. على القضيب حتى يسير بنا القطار فى سلام..

من كان منكم بلا خطيئة ..

ما حدث فى انتخابات مجلس الشعب أمر يدعوا للدهشة.. حوالى ١٥٠٠ حكم قضائى لم ينفذ منهم سوى ١٥ حكما تقريبا.. وهذا الرقم فى ذاته ضخم ويعنى صدور ما يقرب من ١٥٠ حكما قضائيا فى اليوم الواحد، أمر لا يقبله عقل.. وتنفيذ هذا الرقم الضئيل منه، أيضا يعنى الكثير، أما الرسالة التى وصلت إلى عامة الشعب، هى رسالة مزعجة وخطيرة تزيد الهوة عمقا واتساعا بين الشعب ومصداقية الكبار.. أضف إلى ذلك ١٠٥٦ صندوقا انتخابيا استبعدوا من الفرز لعدة مخالفات أهمها التزوير.. والتزوير كلمة أكبر من معناها الذى بات لا يعنى معناه الحقيقى اجتماعيا أو سياسيا من كثرة ممارسته قولا وفعلا وخاصة فى حياتنا السياسة والتجارية وعلاقاتنا الاجتماعية، والغش أقرب مرادفته، إلا أن ابن البلد استحدث له مصطلحا أخف اسماه شطارة وفهلوة وأحيانا اللى تغلبه العب به.. ناهيك عن العنف.. أما النتيجة النهائية للانتخابات فهى الصادمة، لا لأن الحزب الوطنى فاز بأغلبية تصل إلى ٩٠ % من اجمالى أعضاء المجلس القادم.. ولكن لان دلالة هذه النتيجة مخيفة لكل المحللين والمراقبين.. فنتيجة كهذه لا تعبر التعبير الحقيقى بأى حال من الأحوال عن واقع التعددية الفكرية والسياسية والثقافية فى مصر، ولم تبرز ولو بالحجم القليل أطياف التوجهات السياسية على الأقل، أو تتساوى مع عدد الأحزاب الرسمية.. وبعيدا عن الاتهامات بالتزوير.. ما هو التفسير المنطقى لهذه النتيجة.. هل لأن المرشحين لم يكونوا هم الممثلين لهذه الأطياف والاتجاهات السياسية، أم أن ليس لهم قوة التصويت الانتخابي أو عدم ادارك قيمة التعبير والرغبة فى الاختيار بطريق الانتخاب، أم أنهم مدريكين عدم جدوى الاختيار، أم هى رؤيتهم لدور غير فعال لتحريك قضاياهم وتحقيق طموحاتهم السياسية عن طريق مجلس الشعب، أم أن هناك تضى على ممارسة حقهم وحريتهم فى الممارسة الانتخابية، أم أن التجربة الديمقراطية والعملية الانتخابية مازلت بعيدة عن الثقافة المصرية فى الممارسة السياسية، وما زالت حتى ألان هى لعبة الكبار مع الكبار، وفى هذا.. ربما يكون للأثر التاريخى للعلاقة الجدلية بين الحاكم والمحكوم من عصور الفراعنة إلى الآن دور، فهل لم يستطع الشعب المصرى الذى نراهن على وعيه أن يقتنع بأن هناك تغيير حقيقى لأنظمة الحكم فى العالم وبدوره.